A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.61
11 December 1992

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة السادسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد غانيف	(بلغاريا)
شم :	السيد كالباجي (نائب الرئيس)	(سري لانكا)

- جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة [١١١] (تابع)

../..

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

- تنظيم الأعمال

- تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة [١٨]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

(ب) تقريرا الأمين العام

(ج) مشاريع القرارات

- المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٨]

- أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة [٩٩]

- تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠٠] [١٢]

- التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة [١٠١]

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

البند ١١١ من جدول الاعمال (تابع)

جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/47/442/Add.5)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الجمعية الى الوثيقة (A/47/422/Add.5) ، التي تتضمن رسالة موجهة إليّ من الامين العام يبلغني فيها أنه ، منذ رسائله المؤرخة في ١٥ و ١٨ و ٢٢ و ٢٤ أيلول/سبتمبر و ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ ، قد دفعت جمهورية افريقيا الوسطى المبلغ اللازم لتخفيض ما عليها من متأخرات لتصبح أقل من المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة ؟

تقرر ذلك .

تنظيم الاعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن استرعي انتباه الاعضاء الى أن الجمعية العامة قد أحالت ، في جلستها العامة الثالثة ، البند ١٠٥ من جدول الاعمال المعنون "تخطيط البرامج" الى اللجنة الخامسة ، بفهم أن كل برنامج في التنقيحات المقترح ادخالها على الخطة المتوسطة الاجل سيقدم الى جلسة عامة أو الى اللجنة الرئيسية المختصة لاستعراضه .

ويمكن للممثلين الراغبين في الإعراب عن آرائهم بشأن البرامج التي أحيلت الى جلسة عامة ، أي البرامج من ١ الى ٦ و ٣٧ و ٤٥ ، أن يقوموا بذلك كتابة في موعد لا يتجاوز يوم الاثنين الموافق ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وقد صدر كل برنامج في ملزمة صغيرة من الوثيقة A/47/6 المعنونة "التنقيحات المقترح ادخالها على الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ .

وفي هذا الصدد ، أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجزء الثاني من تقرير لجنة البرامج والتنسيق والذي يتناول الجزء الثاني من أعمال دورتها الثانية والثلاثين (A/47/16) يتضمن توصيات اللجنة بشأن كل من البرامج المقدمة الى الجلسات العامة لاستعراضها ، وأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على تقرير اللجنة قد صدرت في الوثيقة A/47/16 (Part I and Part II) /Add.1 .

البند ١٨ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/47/23 ؛ و A/AC.109/1097-A/AC.109/1106 ، و A/AC.109/1108-A/AC.109/1113 ، و A/AC.109/1116-A/AC.109/1120 ، و A/AC.109/1123-A/AC.109/1125)

(ب) تقريرا الأمين العام (A/47/506 و A/47/649)

(ج) مشاريع القرارات (A/47/L.16 و A/47/L.17 و A/47/L.18)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اقترح إقفال قائمة المتكلمين في مناقشة هذا البند في الساعة الرابعة من عصر اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالتالي ، اطلب من الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة أن يسجلوا أسماءهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

أدعو مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ليعرض تقرير اللجنة .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) ، مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بوصفي مقرر اللجنة الخاصة المعنية بحالة

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن أعرض على الجمعية العامـة للنظر تقرير اللجنة الخاصة عن عملها خلال عام ١٩٩٢ ، الوارد في الوثيقة A/47/23 .

إن هذا التقرير ، الذي يتصل ، في جملة أمور ، بالبند ١٨ من جدول الأعمـال ، معروض عليكم بموجب الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٧١/٤٦ المؤرخ في ١١ كانـون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن تنفيذ الإعلان ، وفيه تطلب الجمعية العامة الى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) تنفيذا فوريا وتاما ، والقيام بالأعمال التي اعتمدتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقـد الدولي للقضاء على الاستعمار في جميع الأقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، مـع القيام بصفة خاصة بوضع مقترحات محددة للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار .

وقد أوكلت الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين باعتمادها القـرار ١٨١/٤٦ ، المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" ، وخطة عمله ، الى اللجنـة الخاصة القيام بسلسلة من الأنشطة خلال العقد ، بما فيها تنظيم حلقات دراسية فـي منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ بالتناوب .

وتمكنت اللجنة الخاصة خلال السنة من النهوض بالمهام التي أسندتها اليهـا الجمعية العامة ومن تقديم التوصيات المناسبة بشأن جميع البنود المحالة اليهـا لتنظر فيها ولتقدم تقارير عنها ، وذلك بفضل الاجتماعات التي عقدتها اللجنة فـي الفترة من شباط/فبراير الى آب/اغسطس ، والمشاورات المكثفة التي جرت بين أعضائهـا على مدى العام كله .

ووفقا لأحكام القرار ١٨١/٤٦ وخطة العمل ، عقدت اللجنة الخاصة حلقة دراسيـة اقليمية في غرينادا في شهر حزيران/يونيه . ويتضمن تقرير الحلقة الدراسية الإقليميـة (A/AC.109/1114) الآراء التي أعرب عنها الحاضرون فيهـا من ممثلي الأقاليم غيـر المتمتعة بالحكم الذاتي ، كما يتضمن "موجز المناقشات والتوصيات" ، الذي يلقـي الضوء على القضايا الرئيسية المثارة والآراء التي عبر عنها المشاركون في هـذه الحلقة .

وإن اللجنة الخاصة ، إذ وضعت في اعتبارها بشكل خاص الطلبات المحددة التي وجهتها اليها الجمعية العامة في القرار ٧١/٤٦ ، استعرضت خلال العام تنفيذ الاعلان فيما يتعلق بالاقاليم المتبقية ، وصاغت مجموعة من التوصيات تستهدف التعجيل بإنهاء الاستعمار وتسهيل التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعوب تلك الاقاليم .

وبالإضافة الى ذلك ، قدمت اللجنة الخاصة توصيات محددة تتصل بأنشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ الإعلان ؛ وبالانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ؛ وبتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة للإعلان ؛ وبالمعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

وقد كرست اللجنة الخاصة خلال السنة اهتماما كبيرا لتصفية الاستعمار في الاقاليم الجزرية الصغيرة . وفي هذا الصدد ، كانت اللجنة الخاصة على وعي خاص بأن بعثات الامم المتحدة الزائرة توفر وسائل فعالة لتقييم رغبات وتطلعات شعوب تلك الاقاليم الصغيرة فيما يتعلق بمركزها في المستقبل وللتحقق من هذه الرغبات . ولذلك ، أكدت اللجنة الخاصة على أهمية إيفاد بعثات زائرة الى الاقاليم المستعمرة من أجل تسهيل تنفيذ الإعلان . وفي هذا الصدد ، ستواصل اللجنة السعي الى الحصول على التعاون الكامل من جانب الدول القائمة بالادارة .

وفي هذا العام قررت اللجنة الخاصة ، باعتمادها لتقرير الفريق العامل المفتوح العضوية ، إرجاء النظر في مسألة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية حتى دورتها التي تعقد في عام ١٩٩٣ .

وقررت اللجنة ، بتوصية من الفريق العامل المفتوح العضوية ، أن تؤجل النظر في البند المعنون "قرار اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٥ آب/اغسطس ١٩٩١ بشأن بورتوريكو" ، ولكنها استمعت الى ممثلي عدد من المنظمات .

وفيما يتعلق بمسألة الدعاية لعمل الامم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار فإن اللجنة كررت مرة أخرى ، كما هو وارد في الفصل الثالث من تقريرها ، الإعراب عن

أهمية نشر معلومات دقيقة عن إنهاء الاستعمار على أوسع نطاق ممكن من أجل خدمة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمـــرة ، ولتعبئة الرأي العام العالمي لمناصرة شعوب الاقاليم المستعمرة في جهودها من أجـــل بلوغ تقرير المصير والحرية والاستقلال .

إن اللجنة الخاصة واضعة نصب عينيها الدور المهم الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في عملية تصفية الاستعمار وفي نشر المعلومات بشأن الحالة في جميع الأقاليم المستعمرة الباقية ، طلبت من الدوائر المعنية أن تواصل تعاونها مع هذه المنظمات في نشر المعلومات بشأن قضايا تصفية الاستعمار ، وأن تقدم الدعم إلى شعوب تلك الأقاليم .

ولقد مثلت اللجنة خلال السنة في عدد من اجتماعات المنظمات الاقليمية . وقررت اللجنة ، على ضوء النتائج البنّاءة التي تحققت في هذا الصدد ، وانسجاما مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، أن تواصل الحفاظ على اتصالات وثيقة مع المنظمات المعنية ، وأن تشارك في المؤتمرات ذات الصلة التي تعدها هذه المنظمات ، فضلا عن الهيئات المعنية الأخرى التابعة للأمم المتحدة . إن الهدف من هذه الاتصالات هو تسهيل التنفيذ الفعّال لقرارات مختلف هيئات الأمم المتحدة ، وتعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة وتلك المنظمات الإقليمية في مساعدتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تلك المناطق .

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى المقترحات الواردة في الفرع ياء من الفصل الأول تحت عنوان "العمل في المستقبل" والتي تأمل اللجنة في أن تحظى بموافقة الجمعية العامة ، بغية تمكينها من القيام بالمهام التي ينبغي انجازها على نحو فعّال .

ولقد أوصت اللجنة الخاصة بأن تجدد الجمعية العامة نداءها إلى الدول القائمة بالادارة المعنية لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ الإعلان وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وفقا للرغبات التي تعبر عنها بحرية شعوب الأقاليم المستعمرة . وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة الخاصة ، إذ تأخذ بعين الاعتبار النتائج المفيدة التي تحققت نتيجة المشاركة الفعالة من جانب الدول القائمة بالادارة في أعمالها ، توصي بأن تحث الجمعية العامة ، مرة أخرى ، الدول القائمة بالادارة على التعاون ، أو مواصلة التعاون ، مع اللجنة في أداء ولايتها ، ولا سيما أن تشارك بنشاط في عملها المتعلق بالأقاليم الخاضعة لإدارتها .

وفي هذا الصدد ، فإن اللجنة الخاصة ، آخذة في الاعتبار الآراء التي أعرب عنها ممثلو الأقاليم الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الحلقات الدراسية التي نظمتها اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٩٠ ، فضلا عن التوصيات الواردة في خطة العمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، ستواصل النظر ، بالتعاون مع الدول القائمة بالادارة ، في كيفية تكثيف وتحسين مشاركة ممثلي هذه الأقاليم في عمل اللجنة في إطار الموارد الحالية .

وقد ترى الجمعية العامة أيضا تجديد ندائها إلى كل الدول ، والوكالات المتخصصة والمنظمات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، للامتثال إلى مختلف الطلبات التي وجهتها اليها الامم المتحدة في قراراتها بشأن مسألة إنهاء الاستعمار .

وباسم اللجنة أوصي الجمعية العامة بقبول هذا التقرير .

وقبل أن أختتم كلمتي ، اسمحوا لي أن أعرب لجميع أعضاء اللجنة الخاصة ، ولا سيما رئيس اللجنة ، ونواب الرئيس الثلاثة ، ورئيس ومقرر اللجنة الفرعية المعنية بالاقاليم الصغيرة ، والالتماسات ، والمعلومات والمساعدة ، عن امتناني العميق للتعاون والدعم اللذين تلقيتهما منهم ، الامر الذي سهّل كثيرا من عملي كمقرر للجنة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لرئيس اللجنة الخاصة السيد ريناغي ريناغي لوهيا ممثل بابوا غينيا الجديدة الذي ، سيقدم في سياق بيانه مشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 .

السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة)رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة الـ ٢٤ الخاصة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني بالغ الشرف أن أتكلم بمناسبة نظر البند ١٨ من جدول أعمال الدورة السابعة والاربعين للجمعية العامة بصفتي رئيسا للجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وإذا كان ثمة نشاط واحد قد أثر فوق جميع الانشطة الاخرى على عالمية الامم المتحدة ، وجعلها بحق ممثلة لمجتمع الدول الدولي ، فهو عملية تصفية الاستعمار ، تلك العملية التي أصبحت لها قوة دفع كبيرة بعد اعتماد الإعلان التاريخي في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، والتي نلتزم بإتمامها قبل سنة ٢٠٠٠ التي هي السنة التي لن تبقى فيها أي بلدان مستعمرة على وجه الارض .

فاللجنة الخاصة تأمل أن يتسنى بحلول نهاية القرن التغلب بصورة سلمية على التحديات التي تواجهها في توجيه التنفيذ الميسّر للإعلان بشأن ما تبقى من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

ومع ذلك يجب أن نشير إلى أنه لا تزال هناك بعض مجالات الصراع المحتمل أو حالات نجد فيها احتمال عدم احترام الحقوق الاجتماعية ـ الاقتصادية ، والثقافية أو حقوق الإنسان للشعوب المعنية . وليس هناك شك في أن مثل هذه الحالات ستتطلب دبلوماسية وقائية نشطة ، وهذا ما أكد عليه الامين العام في تقريره الاخير عن أعمال المنظمة (A/47/1) وفي "خطة للسلام" . (A/47/277)

وفي هذا الصدد ، تلاحظ لجنتنا بقلق التأخير الحاصل في تنفيذ خطة التسوية للصحراء الغربية ، وتطالب الطرفين بأن يقدما تعاونهما الكامل إلى الامين العام وممثله الخاص . ويحدونا أمل وطيد في أن يسود ضبط النفس ، وفي أن يعاد بناء مناخ الثقة الذي لا غنى عنه . إن تهيئة هذا المناخ من الثقة أمر أساسي لتحقيق تقدم سريع في تنفيذ خطة تحقيق حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية .

ولا نزال نؤيد أيضا إجراءات المشاورات ، كما نؤيد المفاوضات الجارية بين الدول الأعضاء المعنية ، فيما يتصل بتيمور الشرقية وجبل طارق وجزر فوكلاند (مالفيناس) .

إن الأقاليم التي لا تزال محل اهتمام اللجنة الخاصة هي في معظمها ، أقاليم جزرية صغيرة في البحر الكاريبي والمحيط الهادئ تتسم بندرة السكان وقلة الموارد . وقد أعلنت اللجنة الخاصة مرارا أن العوامل من قبيل حجم الاقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والافتقار النسبي إلى الموارد الطبيعية لا ينبغي بأي شكل من الأشكال أن تمنع شعوب الأقاليم الصغيرة من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في التقدم السياسي والدستوري . وبينما نواصل الالتزام التام بهذه المبادئ ، فإننا ندرك أن خلق الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المثلى من أجل الممارسة الحرة لحق تقرير المصير والاستقلال في الأقاليم الجزرية الصغيرة يتطلب جهودا خاصة من جانبنا ومن جانب المجتمع الدولي .

وتؤمن اللجنة الخاصة ايمانا قويا بأن هذه الجهود لابد أن تستند إلى معلومات مباشرة وأن تكون وفقا لرغبات وتطلعات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . والمشاكل التي تواجهها الأقاليم الصغيرة هي حقا مشاكل فريدة ومتميزة وهي في بعض الحالات تمثل مشاكل إضافية إلى المشاكل العادية التي تواجهها البلدان النامية الجزرية والمحصورة في البحار . ولا تزال اللجنة الخاصة تعتقد أن الدول القائمة بالادارة تتحمل المسؤولية الأولى عن الأقاليم ، وإن تعاونها بالغ الأهمية من أجل إكمال عملية تصفية الإستعمار . وتعلق اللجنة كذلك أهمية كبرى على إيفاد بعثات زائرة من الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وبالمثل ، تواصل اللجنة الخاصة مطالبة الدول القائمة بالإدارة بأن تقدم للأمم المتحدة معلومات حديثة عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في كل إقليم ، وفقا لالتزاماتها بموجب المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق .

وستواصل اللجنة الخاصة رفع التقارير الدورية عن التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتعبئة التأييد والمساعدة الدوليين للسكان المعنيين . فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة لابد وأن تسهم في التنفيذ السريع للاهداف التي حددتها خطة العمل . إلا أن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق بدون مشاركة الدول القائمة بالادارة مشاركة إيجابية في عملنا . وستواصل اللجنة جهودها ، في هذا المجال وغيره من المجالات ، من أجل إقامة التعاون والحوار مع الدول القائمة بالادارة .

ونرى أن من الاهمية بنفس القدر أن تشارك شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وممثلوها في عمل اللجنة الخاصة ، وأن يقيموا اتصالات منتظمة مع الامم المتحدة ، ضامنين بذلك أن يكون المجتمع الدولي على علم بآرائهم وتطلعاتهم المتصلة بمستقبل أقاليمهم . وفي هذا الصدد، يجدر بالذكر أن الكثير من الممثلين والمنظمات غير الحكومية من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد شاركوا في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدتها اللجنة الخاصة في غرينادا في أوائل هذا العام . وترد نتائج هذه الحلقة الدراسية في الوثيقة A/AC.109/1114 ، وسيلاحظ الاعضاء أن استنتاجات الحلقة وتوصياتها جاءت معبرة بشكل كبير عن آراء شعوب الاقاليم المعنية .

وفي السنة الماضية ، تعززت ولاية اللجنة الخاصة مرة أخرى باعتماد الجمعية العامة لقرارها ١٨١/٤٦ ، المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" ، الذي أعلنت بموجبه أن الهدف النهائي للعقد هو الممارسة الحرة لحق تقرير المصير لشعوب كل إقليم من الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا للإعلان وجميع القرارات والمقررات الاخرى ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة .

وقد أعلنت الجمعية العامة كذلك وجوب ممارسة حق تقرير المصير بحرية ودون ضغوط من الخارج ، على نحو يعكس المصالح الاصلية وتطلعات شعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، على أن تقوم الامم المتحدة بدور مناسب .

واعتمدت الجمعية العامة كذلك خطة عمل تحدد التدابير والانشطة التي ينبغي أن تقوم بها اللجنة الخاصة ومنظومة الامم المتحدة ككل ، فضلا عن المنظمات الاخرى الحكومية وغير الحكومية ، بغية تقديم المساعدة الفعّالة لشعوب الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل تقدمها نحو تقرير المصير والاستقلال .

وخلال السنة الماضية ، أجرت اللجنة الخاصة عددا من التعديلات والتحسينات على نهجها وطرائقها وإجراءاتها بغية ضمان مزيد من الفعالية في عملها . وفي عام ١٩٩١ ، أنشأت اللجنة الخاصة فريقا عاملا مفتوح العضوية أوصى باعتماد عدد من الخطوات الملموسة الرامية إلى القضاء على مختلف أشكال الازدواجية فضلا عن ضمان الاستعمال الكفؤ والفعال لموارد اللجنة المحدودة . ومن بين التدابير المنفذة بالفعل دمج اللجنتين الفرعيتين في لجنة فرعية واحدة ، ودمج القرارات الفردية بشأن عشرة أقاليم في قرار جامع واحد .

وعلاوة على ذلك ، ومنذ عام ١٩٩٠ تستعرض اللجنة الخاصة على نحو منهجي صياغة القرارات وقد أدخلت عددا من التغييرات بغية تعزيز قدرتها على الوفاء بالولاية التي أناطتها بها الجمعية العامة . واللجنة الخاصة على علم بأن بعض الوفود قد تعتقد بأن اللجنة لم تفعل ما فيه الكفاية في عملية الإصلاح المذكورة . على أنه يجدر بالملاحظة أننا إذ نقطع أشواطا على الطريق الذي يؤدي بنا إلى التصفية الكاملة للاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠ ، سنجري قطعا مزيدا من التعديلات التي تتسق مع التقدم المحرز نحو تقرير المصير في الاقاليم الداخلة في نطاق مسؤولية اللجنة .

وخلال الدورة الراهنة ، سمعنا مرارا القول بأن عمل المنظمة في مجال تصفية الاستعمار شارف على الانتهاء ، واننا لم نعد بحاجة إلى تضييع وقتنا وجهودنا على مسائل أصبحت تدخل بصورة متزايدة في عداد المسائل التي عفا عليها الدهر . حقا انه ليس هناك من يستطيع إنكار أن الانجازات في هذا الميدان أثناء الـ ٤٧ سنة الماضية تمثّل قصة نجاح رائعة في سجلات مجتمع الأمم هذا ، أي الأمم المتحدة .

ومع ذلك لابد لنا أن نذكّر أنفسنا دوما بالالتزامات الرسمية التي تعهدت بها الدول الأعضاء بموجب الميثاق فيما يتعلق بشعوب الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم وغير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وقد أرست الجمعية ، في قراراتها ومقرراتها ، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة ، المبادئ والإجراءات من أجل النهوض برفاه سكان هذه الأقاليم وضمانه . وبذلك فإنه ما دامت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي بالمعنى الوارد في الميثاق ، يظل من اللازم أن يستمر عمل المنظمة في هذا القطاع بغير نقصان ، وبالتالي ، يجب وضع جميع الموارد اللازمة تحت تصرفها للقيام بمهامها في هذا الميدان . إن الاقتصاد في استخدام الموارد الذي هو ذريعة كثيرا ما تستخدم لتقويض أنشطة الأمم المتحدة التي لا غناء عنها في مجال تصفية الاستعمار يمكن أن يتحقق على أنجع نحو بالتنفيذ الكامل والسريع للإعلان ، مما يؤدي إلى خفض قائمة الأقاليم المستعمرة الى الصفر* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كالباجي (سري لانكا) .

ونحن في اللجنة الخاصة سنواصل الوفاء بولايتنا ، وسنضمن أن تجري بصورة منتظمة استعراض الاحوال في الاقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، آخذين في الحسبان المصالح الحقيقية للسكان . ومن ثم فعلينا أن نركز جهودنا على مساعدة شعوب تلك الاقاليم في التعبير عن تطلعاتها ورغباتها الحقيقية فيما يتعلق بمركزها السياسي في المستقبل ، بما يتفق مع الاعلان .

وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام ، تشرفت بصفتي رئيسا للجنة الخاصة ، بحضور اجتماع القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز في جاكرتا . وقد شجعني كثيرا الدعم القوي الذي قدمه الامين العام والعديد من رؤساء الدول أو الحكومات لعملية إنهاء الاستعمار . وقد حظيت الامم المتحدة بالثناء لما حققته من انجازات في هذا الميدان ، بات من المسلم بأنها تمثل فعلا قصة النجاح الحقيقي للمنظمة . وقد تضمن الاعلان الختامي للقمة قسما عن إنهاء الاستعمار أكد فيه من جديد رؤساء الدول أو الحكومات تأييدهم لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وأبرزوا أهمية الاعلان في ضمان الاستئصال التدريجي للاستعمار . كما أعلنوا أيضا أن اكتمال عملية إنهاء الاستعمار سيظل هدف الحركة الرئيسية ، وتعهدوا بتقديم دعمهم الثابت لتنفيذ القرار ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ الذي يعلن الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠ عقدا دوليا للقضاء على الاستعمار .

وفي الختام ، أود أن أدلي ببضع ملاحظات شخصية . ففي أثناء هذا العام ، كان بامكاني كرئيس للجنة الخاصة ، أن أعتمد على التعاون الكامل من زملائي في اللجنة وموظفي الامانة الذين يساعدوننا في أداء أعمالنا . وأود أن أعرب عن تقديري لهم ، وخاصة لنواب الرئيس وأعضاء مكتب اللجنة الآخرين . كما أود أيضا أن أعرب عن امتناني للامين العام السيد بطرس بطرس غالي لما أبداه من اهتمام بأعمال اللجنة الخاصة ، وللسيد جيمس جوناه ، وكيل الامين العام للشؤون السياسية . واسمحوا لي أن أشيد عن طريقهما بموظفي الامانة لتعاونهم الدائم ودعمهم أثناء العام .

وختاما ، وبعد أن استعرضت بايجاز بعض التطورات الرئيسية في مجال القضاء على الاستعمار ، فانني أتشرف الآن ، تمشيا مع الممارسة المستقرة منذ أمد طويل ، بأن

أعرض مشروعي القرارين المقدمين في إطار هذا البند والواردين في الوثيقتين A/47/L.17 و A/47/L.18 ، وذلك بالنيابة عن مقدمي هذين المشروعين . ونظرا لأن مشروعي القرارين هذين يعكسان التطورات والمشكلات التي بينهما لتوي ، فلست بحاجة إلى الاستطراد تفصيلا لمحتواهما .

مشروع القرار A/47/L.17 يتناول الجوانب العامة للقضاء على الاستعمار ، وتجدد الجمعية العامة بموجبه ، ضمن أمور أخرى ، ولاية اللجنة الخاصة وتعتمد برنامج عملها لعام ١٩٩٣ .

أما مشروع القرار A/47/L.18 فيعنى بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار ؛ وتكرر الجمعية العامة فيه تأكيد أهمية الدعاية كأداة لتعزيز أهداف ومقاصد الميثاق والاعلان . فالدور الذي ينبغي أن يقوم به الأمين العام في هذا المجال عن طريق كل وسائط الاعلام المتاحة لديه دور لا تحتاج أهميته إلى مزيد من التأكيد .

وأود أن أعلن أن الوفود التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/47/L.17 : الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زمبابوي ، ناميبيا ، الهند . وأن الوفود التالية أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/47/L.18 : الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زمبابوي ، مدغشقر ، ناميبيا .

وبالنيابة عن مقدمي مشروعي القرارين ، أوصي أعضاء الجمعية بإيلاء اهتمامهم الجاد لهذين المشروعين ، آملا في اعتمادهما بالاجماع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل غرينادا الذي سيعرض مشروع القرار A/47/L.16 .

السيد بيرسو (غرينادا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/47/L.16 ، بشأن التعاون والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة عند قيامها بمساعدة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وقد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار الأصليين المدرجة أسماؤهم في الوثيقة A/47/L.16 البلدان التالية : بيليز ، وسانت فنسنت وجزر غرينادين ، وفانواتو .

ويسر غرينادا أن تعرض مشروع القرار هذا بالنيابة عن مقدميه حيث أن عددا من الوفود المهتمة قد طلب منها ذلك .

وقد عرضت غرينادا منذ عام مضى أن تستضيف أول حلقة دراسية في سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية تعقد في البحر الكاريبي وفي المحيط الهادئ حيث تقع معظم الاقاليم التي لا تزال مدرجة على قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد حضر الحلقة الدراسية التي عقدت في حزيران/يونيه من هذا العام ممثلون عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة وممثلون عن الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وعدد من الشخصيات البارزة وممثلي المنظمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية . ولا شك أن تلك الحلقة الدراسية قد أتاحت تبادل آراء مفيد بين اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار وقادة الحكومات الكاريبية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية .

ويسعدني أن أعلن أن غرينادا ستستضيف في كانون الاول/ديسمبر الدورة الوزارية الرابعة عشرة للجنة التنمية والتعاون الكاريبية . ويسبق الدورة الوزارية اجتماع للفريق العامل التابع للجنة المعنية بالبلدان غير المستقلة ، التي تشمل أقاليم كاريبية غير متمتعة بالحكم الذاتي ، مع أوروبا وهولندا .

ويعتبر مشروع القرار A/47/L.16 تحديثا للقرار ٧٠/٤٦ الذي اعتمد دون تصويت في الدورة السادسة والاربعين . ويدعو القرار أساسا الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لان تزيد من مشاركتها في مناقشات الجمعية العامة بغية إطلاع الجمعية على البرامج الانمائية في تلك الاقاليم مما ييسر المناقشة المستنيرة حول أعمالها .

كما طلب القرار ٧٠/٤٦ إلى الامين العام أن يتخذ التدابير الضرورية لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة وتوسيع نطاقهما عند قيامها بمساعدة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والاربعين عن تنفيذ ذلك القرار .

وفي مشروع القرار A/47/L.16 ، تحيط الجمعية العامة علما مع الارتياح بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/47/649 . وفي تلك الوثيقة ، أفاد الأمين العام بأن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، قد اشتركت جميعها في أعمال اللجنة الرابعة . وفي مرفقاته ، يوفر التقرير أيضا معلومات عن المساهمات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية في إطار منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وقد أشار تقرير الأمين العام أيضا إلى تقارير أخرى ، منها استعراض الثلاث سنوات السياسي الشامل لأنشطة الأمم المتحدة التشغيلية ، والتقرير الذي أعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المشاكل والاحتياجات المحددة للبلدان الجزرية النامية . ويأخذ مشروع القرار في اعتباره المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام ، ويسعى إلى المضى قدما بمضمون قرار العام الماضي .

وإذ تلاحظ الجمعية العامة مع القلق أن أربعة من بين ستة أقاليم في منطقة البحر الكاريبي ، ستكون قد وصلت خلال دورة البرمجة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى مركز يضعها خارج إطار المعايير الجارية لتخصيص اعتمادات البرامج النظرية التي يمولها البرنامج - علما بأن إثنين من هذه الأقاليم هما جزر فرجن البريطانية ومونتسيرات قد ألحق بها الإعصار "هوجو" دمارا بالغا في عام ١٩٨٩ - فانها تحيط علما في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار بالتوصية الواردة في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بوضع مجموعة مؤشرات من شأنها أن تسمح بمراعات قلة مناعة هذه البلدان للكوارث وصغر حجمها .

وثمة إشارة هامة أخرى وردت في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ، هي الاشارة إلى إجراء مشاورات بين رئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة ، والمنظمات المانحة الاقليمية والمتعددة الأطراف . وفي تقرير الفريق الكاريبي للتعاون في مجال التنمية الاقتصادية لمنطقة شرق البحر الكاريبي لعام ١٩٩١ ، لوحظ أنه في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي يغطيها مكتب برنامج الأمم المتحدة

الانمائي في بربادوس ، قام المصرف الانمائي الكاريبي بصرف معونات إلى تلك البلدان أكبر مما قدمته الامم المتحدة ، وأنا افترض أن المصرف الانمائي الآسيوي يضطلع بدور مماثل فيما يتصل بالاقاليم الواقعة في المحيط الهادئ . ويرى مقدمو مشروع القرار أن هذه المشاورات ستشكل تعزيزا للصلات القائمة بين اللجنة الخاصة والمنظمات دون الاقليمية والاقليمية والدولية ، وانها ستفتح قنوات جديدة للمعلومات للجنة ، وتزيد الامم المتحدة قربا إلى تلك المناطق .

وفي الفقرة ٥ من المنطوق ، يستند مشروع القرار إلى المشاورات التي جرت بين الادارة الفنية المختصة وممثلي الوكالات المتخصصة والمؤسسات الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، وبصفة خاصة اقتراحها بالنظر في مسألة التعاون والتنسيق في إطار الترتيبات القائمة .

إن نص مشروع القرار متاح الآن لكل الممثلين . وقد تأكد مقدموه من أن اعتماده لن يؤدي إلى إنفاق أي موارد إضافية . إن الاهمية التي تعلقها تلك الاقاليم على المساعدة الخارجية ، ولا سيما الواردة من مصادر الامم المتحدة أهمية تشهد بها وثائق شتى صادرة عن الامم المتحدة ، بما في ذلك تقارير الحلقات الدراسية التي عقدت في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ . إن منظومة الامم المتحدة تمر الآن بعملية جدية لإعادة التشكيل والتنشيط في مجاليها الاقتصادي والاجتماعي والمجالات ذات الصلة . ومن اللازم أن تتطرق هذه التغييرات . إلى عملية إنهاء الاستعمار وأن تؤدي - فيما نأمل - إلى تعجيل سيرها .

وبالنيابة عن مقدمي مشروع القرار ، آمل أن يُعتمد المشروع بتوافق الآراء .

السيد كيندييا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مع اقتراب القرن العشرين من سنواته الاخيرة ، يحق لنا نحن الدول الاعضاء في الامم المتحدة . أن ننظر إلى الوراء في زهو إلى إنجاز من أعظم إنجازات هذه المنظمة - هو موجة إنهاء الاستعمار التي استطاعت ، في فترة ٤٧ عاما انقضت منذ مؤتمر سان فرانسيسكو ، أن تغيّر من شكل الخريطة السياسية لهذا الكوكب . لقد حقق الكثيرون منا ، نحن

الحاضرين هنا اليوم في هذه القاعة ، تحررهم من السيطرة الاستعمارية خلال تلك السنوات العاصفة وإن تكن مثيرة للنشوة ، سنوات طويلة من نضال لا يتوقف وعزم لا يلين ، سنوات من التضحيات الهائلة والإيمان الراسخ .

لقد شهد النصف الاول من هذا القرن نضال الهند ذاتها في سبيل تحقيق استقلالها الوطني ، بل شهد حركة تقوم على اللاعنف واحترام الفرد تحت الزعامة الفريدة للمهاتما غاندي الذي أشعل الحماس في قلوب وأذهان الشعب الهندي إلى درجة مكنته من تحمل أكبر التضحيات في سبيل قضية الاستقلال . وقد سار شعبنا على هذا الهدى منذ ذلك الحين . إن الهند ، كعضو مؤسس للأمم المتحدة ، هي أحد من تبنوا الاعلان التاريخي الذي صدر في عام ١٩٦٠ ، إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد سعت جاهدة بلا هوادة ، بعد أن نالت حريتها في عام ١٩٤٧ ، في سبيل إعمال الحقوق الاساسية وكرامة الانسان لأولئك الذين يتوقون مثلنا إلى الاستقلال ليقرر مصيرهم بأنفسهم . ودعوني أقتبس مما قاله رئيس وزرائنا الراحل ، السيد جواهر لال نهرو ، في أحد بياناته الاولى التي ألقاها أمام الامم المتحدة :

"ومن المذهل حقا أن يجرؤ أي بلد حتى الآن على التعلق بهذا المذهب الاستعماري والمناداة به ، سواء اتخذ ذلك شكل الحكم المباشر أو المحافظة على الاستعمار بصورة غير مباشرة بشكل أو بآخر . وأي دولة ، كبيرة كانت أو صغيرة ، تحول بهذه الطريقة دون نيل هذه الشعوب لحريتها إنما تسيء إلى السلم العالمي" .

لقد كان دافعنا دائما القيم المشتركة التي نتشاطرها جميعا ، قيم التعاطف الانساني الاساسي والتعايش ، قيم التقدم والحرية ، قيم السلم العالمي . والى جانب ذلك ، كان هناك إيماننا الراسخ بأن القوة التي تتولد عن الاستقلال والسيادة الوطنيين ، هي وحدها التي يمكنها إن تتغلب على حالة الضعف العام التي تكمن جذورها في التبعية السياسية والاقتصادية .

واليوم ، وبعد مرور ٣٣ سنة على صدور الإعلان إنحسر معظم الاضطراب . والثقة التي أولانا أياها ميثاق الامم المتحدة ثبتت وجاهتها . وفي السنوات القليلة الماضية اكتسحت المعمورة عملية شاملة لتعميم الطابع الديمقراطي ، واحترام حقوق الإنسان وكراماته الاساسية ، والحرية السياسية والفرص الاقتصادية . وباختفاء عداوات الحرب الباردة يتيح لنا هذا فرصة لم يسبق لها نظير لاستكمال مهمتنا . لانه ، كما يوضح تقرير اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، لا تزال على جدول أعمالنا المشاكل - وإن كان مسلما بأن عددها صغير وحقيقة أنها لا تزال دون حل ما هي إلا مؤشر على تعقد وحساسية المهام التي تنطوي عليها .

لقد أعلنت هذه الجمعية السنوات العشر الاخيرة من هذا القرن العقد الدولي للقضاء على الاستعمار . وهذا أمر مناسب ، لانه يلقي الضوء في آن واحد على كل من اقتراب تحقيق الهدف والنشاط والتصميم المتزايدين المطلوبين لتحقيقه . أمامنا أيضا خطة عمل للعقد اقترحها الامين العام . وتنفيذها بنجاح سيتطلب بنجاح منا جميعا نفس الروح الجديدة من التعاون والواقعية السياسية والتفاهم والمرونة ، سواء كنا دولا قائمة بالادارة أو غيرها . وهذا يجب أن يتم بحرية وعلى نحو يتسم بالشفافية ، ولا بد أن يظل لب جهودنا .

إن بعض القضايا الواردة على جدول أعمالنا تجري معالجتها بالفعل . فهناك خطة لإجراء استفتاء شعبي في الصحراء الغربية يجري تنفيذها ، ويود وفد بلادي أن يعبر عن تأييده الكامل للجهود الكبيرة التي يبذلها أميننا العام للوفاء بمسؤوليته الدقيقة والهائلة . ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه بتعاون الأطراف وتأييدها ستكلل جهوده بالنجاح .

وفي أجزاء أخرى من العالم ، في جزر مالفيناس أو فوكلاند ، وفي كاليدونيا الجديدة ، يشجعنا الحوار الجاري بين الأطراف المعنية . وقد تسنى بالفعل التوصل الى بعض اتفاقات مقبولة للجميع . ونحن نشجع الأطراف على أن تبنى عليها بروح التعاون السلمي التي ستؤدي وحدها الى الحل الناجح .

إن معظم الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية على جدول أعمالنا أقاليم جزرية صغيرة في المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي . والعمل الذي قامت به اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار إنما يوضح بصورة حية تعقدات كل حالة . ومع ذلك فمن الواضح أن كل هذه الاقاليم ، بصفة عامة ، هذه الاقاليم تقدس حقها المتأصل في أن تقرر مستقبلها السياسي .

إن بعض الدول القائمة بالإدارة تزعم أن الاقاليم الجزرية الواقعة تحت إدارتها مزدهرة في ظل حكم ديمقراطي ، وأن شعوب هذه الاقاليم لديها الفرصة لتشارك في انتخابات منتظمة ودورية ، وأن تعرب من خلالها عن إرادتها السياسية . وهناك بالفعل تعددية في الرأي السياسي في هذه الاقاليم يمكن لشعوبها أن تختار من بينها . وهذه جوانب إيجابية ينبغي البناء عليها .

ونلاحظ أيضا أنه في بعض هذه الاقاليم الجزرية ، لا يبدو أن هناك أية رغبة معلنة في الحصول على الاستقلال في الوقت الراهن . ومع ذلك ، ثمة مسؤولية جسيمة تقع على عاتق الدول القائمة بالادارة لحماية الاقتصادات الهشة والبيئات الضعيفة لهذه الجزر ، بينما تستمر في إتاحة الفرصة للشعوب لتقرر بحرية ، من وجهة نظر مستنيرة جدا ، ما الذي تتصور أنه الأفضل لمصلحتها .

وعلى اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار أن تتحمل - من جانبها - مسؤولية مؤازرة المصالح المشروعة لهذه الاقاليم التي ليس لديها من بديل آخر تلجأ اليه . ونحن نطالب الدول القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة بالعمل سويا تحقيقا لهذه الغاية .

وبالرغم من أننا نقترب من نهاية الطريق ، فإن الخطوات القليلة الاخيرة عادة ما تكون هي أصعب الخطوات . ومن الحتمي الآن أن نضم صفوفنا على نحو جاد لنكمل بنجاح المهمة التي حددناها لانفسنا ، وهي استئصال آخر بقايا الاستعمار من على وجه الارض خلال هذا العقد .

السيدة راكوتوندرامبوا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : شاعت فكرة الانفراج بعد الحرب الباردة الآن لدرجة أنها أصبحت معرضة لخطر التكرار الى حد

الابتذال . وهؤلاء الذين يشيرون الى "انتهاء العداءات" - الذي يعد بالنسبة لنا مرادفا للأمل في حرية الشعوب والسلم والرخاء - إنما يحاولون اقناعنا بأن لجنة إنهاء الاستعمار قد ولى زمانها . لكن وفد بلادي يرى أن اللجنة لم تستكمل المهمة التي كلفتها بها الامم المتحدة بل إنها أبعد ما تكون عن ذلك . إن القرار ١٥١٤ (د-١٥) ، اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، سيظل صالحا الى أن يمارس بحرية آخر اقليم غير متمتع بالحكم الذاتي حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، بغض النظر عن حجمه ، وأيا كانت أو ما يمكن أن تكون قيمته السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية ، على الساحة العالمية .

إن حتمية ترابط الامم هي جزء من روح هذه المرحلة الاخيرة من هذا القرن ، خاصة في المجال الاقتصادي وفيما يتعلق بالبيئة . فالمنظمات الإقليمية مطالبة الآن بأن تكون بواتق انصهار بالنسبة للتجارة ومتاريس لحماية مصالح أممها الاعضاء . وفي هذا السياق ، وفي ضوء الصعوبات المعروفة التي تواجه سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، يضحى من واجب المجتمع الدولي أن يساعد تلك الاقاليم ، لا لكي تعرب بحرية عن اختيارها لاكثر اشكال الحكم ملاءمة لها فحسب ، بل أيضا ، وفي المقام الاول ، لتتقدم وتتجاوز وضعها الراهن كتابعة للامم التي استعمرتها .

ونحن نرحب بكون الامم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية ، قامت بوضع وتنفيذ - ومازالت تقوم بتنفيذ - برامج مساعدة لصالح سكان هذه الاقاليم . ونحن نشجع بل ونؤيد الجهود المبذولة لتكييف هذه البرامج مع خصائص كل إقليم واحتياجاته وامكانياته .

ويشدد وفد بلادي ، مرة أخرى ، على تنمية الموارد البشرية ، خاصة من خلال نظام تعليم وتدريب ملائم تعد إقامته خطوة أساسية من التقدم صوب إتخاذ اجراء لتقرير المصير .

إن الترويج للظروف المؤاتية لتوفير فرص العمل نتيجة لازمة لهذا الافتراض . ولهذا السبب لا يسعنا إلا أن نعرب عن أسفنا لحذف الفقرة المتصلة ، بالتحديد ، بتوفير فرص العمل من إحدى توصيات لجنة إنهاء الاستعمار . ومثلما قال غاليليو في ظروف أخرى لا يسع المرء إلا أن يتحسر ويقول " ولكن ..." .

ومن ثم ، فنحن على اقتناع بأن التدابير التي تساعد على توفير فرص العمل لسكان الأقاليم لا يمكن إلا أن يكون لها آثار إيجابية على الاستقرار السياسي لهذه الأقاليم في المستقبل . فضمان فرص العمل يعد عنصرا أساسيا حيويا لمجموعة السكان التي في سن العمل ، ولا سيما الشباب . وضمان فرصة العمل يسهم في وقف الهجرة ويجنب الدول القائمة بالإدارة بعض المشاكل التي كانت في الماضي أكثر خطورة في بلدانها ذاتها .

ومما له أهمية مماثلة لأهمية الإعداد لإدارة الموارد البشرية والموارد الطبيعية وحماية البيئة والحفاظ عليها ، هو جانب التثقيف السياسي . ونعني هنا مبدأ الديمقراطية . فمهما كانت عالمية تطلعات الشعوب الى الحرية وطابعها المتعذر كبته ، لا بد لنا أن نسلم بأن مغزى الديمقراطية ليس بالفكرة الأكثر انتشارا في العالم . فهي تصور ، إذا احتاج المرء الى الإقناع ، بطريقة سلبية في حكايات التعصب والاقتصاص والمذابح التي تفيض بها حياتنا اليومية .

وستقدم منظمتنا أكبر خدمة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عندما تساعدها على إيجاد واحترام شكل الديمقراطية الذي تجده يتلاءم بصورة أفضل مع طريقة حياتها ، ويبقى لنا أن نساعدها على تجنب أخطاء التعنت والطائفية وسوء استخدام السلطة ، ومظاهر التطرف التي لا تزال ، ونحن على عتبة الألفية الثالثة ، تسحق حشود السكان الأبرياء .

والعنصر الآخر لتقديم المساعدة الى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذي نؤيد أنشطته هو إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة . إن نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار يحرك مشاعر الرأي العام الدولي إزاء هذه المسألة . وتقوم مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة بدور مركزي ، سواء في مناطق الأقاليم غير المتمتعة

بالحكم الذاتي ، حيث تستخدم الإدارة اللغة المحلية ، إذا اقتضى الامر ، للوصول الى السكان الاصليين ، أو في المراكز المتروبولية الكبيرة في الدول القائمة بالإدارة ذاتها .

وإننا نشجع زيادة تواتر المؤتمرات والمعارض بشأن موضوع إنهاء الاستعمار ، في الجامعات وفي المراكز الثقافية في جميع مناطق العالم .

وأخيرا ، ندعو الى مواصلة عقد الاجتماعات لنشر المعلومات وتوزيع المنشورات عن إنهاء الاستعمار على المنظمات غير الحكومية ، التي لا يحتاج إسهامها في العملية الجارية الى دليل .

إننا نشهد جميعا الجهود المبذولة لترشيد عمل لجنة الـ ٢٤ . وندرك أيضا الخلافات المتصلة بصياغة نصوص القرارات ، وبصورة خاصة ، الإصرار على ذكر كلمة "الفصل العنصري" . ويدعو وفد بلادي الجمعية العامة الى أن تعتبر أنه عندما يشير البعض الى "معارضة التغيير" فإنهم لا يظهرون فقدانا للواقعية ، وإنما يبدون اهتمامهم بتسريع عملية القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا الى الابد .

وتؤيد حكومة بلادي الجهود المبذولة لضمان المشاركة المنتظمة لممثلي الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أعمال لجنة الـ ٢٤ . فسكان الاقاليم ، بوصفهم المعنيين بشكل مباشر بإمكانهم تقديم أدق المعلومات عن تطور الوضع في بلدانهم وعن أثر البرامج الإقليمية التي تقوم بها الوكالات المتخصصة والأجهزة المنتسبة الى الامم المتحدة .

وإننا ندعو الدول القائمة بالإدارة الى تيسير ارسال بعثات زائرة منتظمة الى الاقاليم . فمن شأن هذه البعثات أن تستكمل المعلومات التي تقدمها تلك الدول القائمة بالإدارة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق ، عن طريق السماح للبعثات الزائرة بإجراء تقييمات مباشرة للحالة في الاقاليم المعنية .

وقد رحبنا ، مع الإرتياح ، بعقد أول حلقة دراسية إقليمية عن إنهاء الاستعمار في غرينادا ، جرى تنظيمها في إطار خطة العمل المتعلقة بالعقد الدولي للقضاء على الاستعمار . فالحلقات الدراسية توفر إطارا للمشاورات ومحفلا تتاح فيه لكل الأطراف

المعنية الفرصة للإسهام في البحث عن حلول ، ووضع استراتيجيات توفق بين مصالح جميع الأطراف .

ولا ينبغي أن يكون اختلاف وجهات النظر داخل لجنة الـ ٢٤ مثبطا للعزيمة . فنحن على ثقة بأن هذه الاختلافات لن تصبح الشجرة التي تختفي وراءها الغابة ؛ ونأمل ألا تؤدي الى الانقسام أو تجعلنا نغفل مصالح سكان الأقاليم . إن العقبات القائمة ليست بالمنيعة : فإذا اجتمعت الإرادة السياسية لطرف واحد مع النية الطيبة للطرف الآخر ، سنرى قريبا الشعوب المستعمرة تمارس بحرية حقها في تقرير المصير وتنضم الى صفوف الشعوب الحرة .

السيد شهيد (الجمهورية العربية السورية) : لقد انقضى أكثر من ثلاثين عاما على اعتماد الجمعية العامة للقرار التاريخي ١٥١٤(د - ١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الذي يعتبر ، بحق ، علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة ، لأنه من خلاله أحرز تقدم هائل في مهمة انهاء الاستعمار . وعلى الرغم من هذا الإنجاز ، تظل الحقيقة الباقية أن هناك عددا كبيرا من الأقاليم لا يزال خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، ولا تزال شعوبها محرومة من إمكانية ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الذي كرسه هذا القرار .

وفي حين أن تقرير المصير قد ورد في الميثاق كمبدأ ، فإن اعلان عام ١٩٦٠ ، يعلن أن تقرير المصير حق للشعوب كافة . فقد جاء في الاعلان أن :

"لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ، ولها ، بمقتضى هذا الحق ، أن تحدد بحرية مركزها السياسي ، وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي" . "(القرار ١٥١٤ (د-١٥)) .

وقد أكد قرار مجلس الأمن ١٨٣ (١٩٦٣) و ٢١٨ (١٩٦٥) تفسير حق تقرير المصير للشعوب على هذا النحو الذي أرساه الإعلان .

ولذلك لا غرابة أن نجد رؤساء الدول أو الحكومات لبلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة العاشر المعقود في جاكرتا في أيلول/سبتمبر المنصرم ، يؤكدون من جديد أن إتمام عملية إنهاء الاستعمار لا يزال هو الهدف الرئيسي للحركة ، وتعهدوا بتقديم دعمهم التام لتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والذي أعلن الفترة التي تبدأ من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٠٠ "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار" . ولاحظوا أنه ، بينما ينحسر الاستعمار ،فإن القضاء على ما تبقى من مظاهره لا يزال يمثل الشاغل الرئيسي للحركة ، الى أن تمارس جميع الشعوب حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير ، وتنال حريتها واستقلال أراضيها .

نحن لا نأتي بجديد عندما نؤكد على حقيقة أن إيصال عملية إنهاء الاستعمار إلى خاتمة ناجحة يتطلب ، كما أكدت الجمعية العامة مرارا وتكرارا : أولا ، مشاركة الدول القائمة بالإدارة وممثلي شعوب الأقاليم في أعمال هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ؛ ثانيا ، إيفاد بعثات زائرة من الأمم المتحدة إلى تلك الأقاليم ، للتحقق عيانا من التطلعات الحقيقية للسكان ؛ ثالثا ، إشراك الأمم المتحدة في أعمال تقرير المصير التي تنفذ في تلك الأقاليم ، فيما يتعلق بمركزها في المستقبل .

إن التغييرات التي جدّت في العلاقات الدولية ، لم يكن لها حتى الآن أثر إيجابي على البلدان والأقاليم المستعمرة . فالبرغم من هذه التغييرات ، ما زالت بعض الدول القائمة بالإدارة لا تتعاون مع اللجنة الخاصة . وفي العديد من الحالات تكون المعلومات التي تقدمها إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة قديمة . كما أن أغلب الدول القائمة بالإدارة لم تُمنح أذنا للبعثات الزائرة منذ سنوات عديدة . ونود أن نضيف هنا ، أنه من الأهمية بمكان مطالبة الدول القائمة بالإدارة بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للبلدان والأقاليم المستعمرة ، والكف ، نهائيا ، عن استخدام هذه الأقاليم لأغراض سياسية واستراتيجية ، وسحب المنشآت العسكرية بوصفها تشكل تهديدا لأمن الشعوب المستعمرة وأمن الدول المجاورة ، وعدم استخدام هذه الأقاليم بما يتعارض مع مصالح شعوبها ، كإجراء التجارب أو إلقاء النفايات النووية فيها ، على سبيل المثال . ولذلك حث رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، في مؤتمر القمة العاشر ، السلطات القائمة بالإدارة على إعطاء الاعتبار الأول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم ، ووقف جميع الأنشطة والترتيبات العسكرية التي تشكل عقبة أمام ممارسة حق تقرير المصير .

ونحن أيضا لا نأتي بجديد عندما نقول بأن وجود المصالح الأجنبية الاقتصادية والعسكرية وغيرها ، في البلدان والأقاليم المستعمرة يشكل قبل كل شيء ، عقبة تعرقل تنفيذ الإعلان . فمن الحقائق المعروفة جيدا أن إحدى الغايات الرئيسية للاستعمار هي تحقيق مطامع اقتصادية وعسكرية وغيرها للدول المستعمرة . ولا يعقل أن تكون هذه

الأنشطة ، التي ترمي إلى تحقيق هذه المطامع ، لمصلحة الشعوب المستعمرة ، بدليل أن الهياكل الاقتصادية في البلدان المستعمرة يغلب عليها طابع استخراج الموارد الطبيعية لخدمة احتياجات الصناعة في البلدان المستعمرة ، وفي البلدان الشريكة لها في التجارة . وإذا لم يكن الأمر كذلك ، فما هي الغاية إذن من استعمار الشعوب منذ البدء ، والإبقاء على العديد منها تحت السيطرة الاستعمارية لغاية الآن ، خاصة وأن هذه البلدان والأقاليم المستعمرة خاضعة ، في أكثر الأحيان ، لهيمنة عواصم بعيدة عنها بآلاف الكيلومترات ، ولا تنتمي إلى خصائصها العرقية ولا الثقافية ؟

ومن المعروف أيضا أن الأقاليم التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية تنفرد بصفات خاصة من حيث الحجم والموقع الجغرافي وعدد السكان . ونحن لا نقبل مطلقا الادعاءات القائلة بأن معظم هذه الأقاليم عاجزة عن البقاء ككيانات مستقلة في مجال العلاقات الدولية ، أو أن وضعها الحالي إنما يمثل إرادة السكان الوطنيين . فثمة توافق في الرأي بأن هذه الصفات لا ينبغي أن تكون عقبة تعترض سبيل التنفيذ الكامل للإعلان ، فيما يتعلق بتلك الأقاليم المستعمرة التي تتطلع إلى إزالة أسمائها في وقت مبكّر من جدول أعمال اللجنة الخاصة . وهذا ما أكدته القمة العاشرة لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقودة في جاكرتا في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام . فقد أكد الرؤساء ، في الوثيقة الختامية ، من جديد الحقوق غير القابلة للتصرف لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها واستقلالها ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، بغض النظر عن حجم هذه الأقاليم وموقعها الجغرافي وحجم سكانها ومواردها الطبيعة المحدودة . وسلموا بأنه من بين القضايا الرئيسية ، تلك المشكلة المستمرة الخاصة بتسهيل تنمية الاقتصادات الهشة لهذه الأقاليم ، وكثير منها يفتقر إلى البنيات الأساسية اللازمة لقيام اقتصادات قادرة على الاستمرار الذاتي . ووافقوا ، في هذا السياق ، على مواصلة بذل جهود دائبة للتأكد من أن الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية والحيوية الاقتصادية لهذه الأقاليم تحظى بالاحترام الكامل . ولا تتعرض ، بأي حال ، للتخريب أو التقويض أثناء عملية ممارسة حق تقرير المصير .

إن امتناع بعض الدول عن احترام حق الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، من شأنه أن يولّد ، بالضرورة ، بؤر التوتر الخطيرة في العالم ، وأن يسمح بانتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية على نطاق واسع ، وذلك على غرار ما يجري في الاراضي العربية المحتلة وجنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أن التنكر لهذا الحق الانساني الطبيعي والوصفي ، يعني العودة إلى العهد الاستعماري ، عندما كانت شعوب وبلدان بأسرها محرومة من هذا الحق ، وكانت الدول الاستعمارية تتصرف بجغرافية ومصائر هذه الشعوب كما تشاء .

إن أولئك الذين ينكرون حق الشعوب في تقرير المصير بحرية ، ويخضعونها للسيطرة والاستغلال ، عليهم أن يعلموا بأن تصرفاتهم هذه منافية لميثاق الامم المتحدة ، وللإعلان العالمي لحقوق الانسان ، والعهدين الدوليين لحقوق الانسان ، وإعلان عام ١٩٦٠ . ويحدونا الامل أن تتاح الفرصة ، وقبل نهاية هذا القرن لجميع الشعوب ، بما فيها شعوب الاقاليم التي لا تزال ترزح تحت السيطرة الاستعمارية ، للممارسة حقها في تقرير المصير والاستقلال والانضمام إلى مجتمع الامم المتحدة ذات السيادة .

إننا نؤكد من جديد التزامنا المستمر والثابت بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان ، واعتقادنا بأن هذه المبادئ لا تزال صحيحة اليوم مثلما كانت في عام ١٩٦٠ عندما اعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان .

صحيح أن العالم كله يعيش حالة من التغيير العميق ، إلا أن مبادئ ميثاق الامم المتحدة وأحكام القرار ١٥١٤ (د-١٥) لم تتغير . فشعوب البلدان والاقاليم المستعمرة ، وهي تتطلع إلى دور هام وفعّال للامم المتحدة ، لا تشك لحظة واحدة في أن المنظمة الدولية كانت ، وستبقى ، المنبر الدولي لإقرار حقوق جميع الشعوب في تقرير مصيرها ، ونيل حريتها ، وإنهاء جميع صيغ وأشكال الاحتلال والاضطهاد والظلم .

السيد ميليندير (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن انتهز هذه الفرصة مرة ثانية للإعراب عن تهانينا للسيد غانيف على الطريقة الممتازة التي يدير بها عملنا في هذه الدورة ، بخاصة على مبادرته بإنشاء الفريق العامل للنظر في تقرير الامين العام "خطة للسلام" ، وذلك لتحديد المعايير والوسائل لتطبيقها ، حتى يتسنى ، بالتالي ، تعزيز فعّالية منظمتنا في العمل لتحقيق أهدافها وأغراضها .

إن اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) ، المعتمد في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٠ ، كان حدثا يتسم بأهمية بعيدة الاثر ، ومعلما في تاريخ العلاقات الدولية ، وقد شكّل منذ اعتماده الصك الاساسي الدافع لعملية إنهاء الاستعمار .

وعلى أساس هذا الاعلان ، تحولت مطالب وتطلعات ما يربو على ٥٢ شعبا خاضعا للسيطرة الاستعمارية ، في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، إلى واقع ، بممارستها حقها في تقرير المصير ونيلها الاستقلال أو اتخاذها قرارا بالانضمام إلى دول أخرى أعضاء في المجتمع الدولي .

والخطوات المتخذة في عملية إنهاء الاستعمار كانت عناصر هامة وبعيدة الاثر في تطوير العلاقات الدولية ، أدت إلى تغييرات نوعية وكمية في خريطة العالم . ومع ذلك لا زلنا نجد شعوبا وأقاليم خاضعة للنظم الاستعمارية ؛ وفي هذا الصدد ، أعلنت الجمعية العامة مرارا أن القرار ١٥١٤ (د-١٥) ينطبق عليها .

وقد قامت منظمتنا بدور رائد في إنهاء الاستعمار ، وبالتالي فهي تستحق امتناننا الكامل . غير أن المهمة لم تنجز بعد .

ونعتقد أن الشعوب والاقاليم التي لم تمارس حتى الآن حقها في تقرير المصير ولم تقرر بعد مستقبلها بنفسها ، يتعين أن تظل محط اهتمام المجتمع الدولي ، ولا سيما الامم المتحدة ، وذلك اتساقا مع المسؤوليات والولاية الواردة في الميثاق ، وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة .

وبإمكاننا التأكيد بأن هناك التزاما أخلاقيا واضحا لدى المجتمع الدولي لصالح إنهاء الاستعمار ، بغض النظر عن طول العملية ، إلى جانب العقبات الكثيرة على الطريق ، بما في ذلك العقبات الراهنة المتصلة بتلك الاقاليم التي لم تمارس حق تقرير المصير بعد . وقد انعكس هذا الالتزام الاخلاقي في اعتماد القرار ١٥١٤ (د-١٥) دون الإدلاء بأي صوت سلبي ضده ، وفي اعتماد القرارات المتعلقة بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة بأغلبية ساحقة ، فضلا عن القرارات الاخرى ذات الصلة ، التي حصل بعضها على أصوات سلبية ، ولكنني أجازف بالقول بأن هذه الاصوات لم تشكك ، حقيقة ، في جوهر وروح إنهاء الاستعمار ذاته .

وأود أن أضيف أنه يمكن الاستنتاج ، من البيانات التي ألقتها وفود عديدة في جلسات اللجنة الرابعة أثناء الدورة الحالية ، بأن جميع الدول ، بما فيها الدول القائمة بإدارة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تعترف بالحاجة إلى إكمال عملية إنهاء الاستعمار ، وذلك لتلبية رغبات المجتمع الدولي وأهداف منظمتنا ومسؤولياتها من جهة ، ومن جهة أخرى ، وهو الاهم - لإعطاء مضمون لحق الشعوب التي لا تزال خاضعة للنظم الاستعمارية ، في تحقيق رغباتها وتطلعاتها .

ومن هذا المنطلق ، وبناء على أهداف الميثاق ، والقرار ١٥١٤ (د-١٥) ، وتوصيات لجنة إنهاء الاستعمار وخطة عمل العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ، علينا أن نراعي أن الجهود المبذولة لهذه الغاية ينبغي أن تكون مسألة ذات أولوية ، والتزاما لمنظمتنا يجب أن تفي به ، حسبما يشير الميثاق ، بصرف النظر عن حجم الاقاليم . أو موقعها الجغرافي أو عدد سكانها ، وامتثالا للمبدأ الذي قبلته جميع الدول الاعضاء والقائل بأولوية مصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وبأن تطلعاتها وكفاحها تقوم على مبدأي المساواة في الحقوق وتقرير المصير .

إن الحالة الدولية الجديدة جاءت نتيجة عملية تطور دينامية أدت إلى ظهور آفاق مشجعة للتعاون والتضامن من أجل التوصل إلى حلول لمشكلات قديمة وجديدة ؛ والتزام الدول الاعضاء في مجلس الامن ، ولا سيما الاعضاء الدائمين ، المعلن في اجتماع قمة المجلس على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات ، بالسعي إلى تحسين فعّالية الامم

المتحدة في تنفيذ أهدافها ؛ والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" وهي جميعها عوامل نأمل أن تعزز من تحقيق أهداف منظمتنا في ميدان إنهاء الاستعمار .

ونحن نؤمن بأن الوقت قد أزف الآن لأن تدلل الدول على ثقتها في الأمم المتحدة عن طريق التكفل التام بالمسؤوليات المناطة بكل منها بموجب الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن . وبالتالي فقد آن الأوان لترجمة المُثل العليا الواردة في ديباجة الميثاق إلى واقع ملموس ، وبصفة خاصة لأن "نؤكد من جديد إيماننا بحقوق الانسان الأساسية ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية" .

ونحن نأمل ، على هذا الأساس ، في زيادة التعاون بين اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار والدول القائمة بالادارة ، بغية إيجاد أنسب السبل لتنفيذ الإعلان في جميع الأقاليم التي لم تنل استقلالها بعد ، بما في ذلك إيفاد البعثات الزائرة ، التي تجعل من الممكن التحقق بصورة مباشرة ، من آراء الشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية ، والنهوض برفاهها وتقدمها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، فضلا عن تنميتها التدريجية إلى حين إقامة حكوماتها أو تحقيق استقلالها بالممارسة الكاملة لحق تقرير المصير .

ونأمل أن يكون بوسعنا ، قبل نهاية هذا العقد ، أن نسعد بتحقيق هدف القضاء على آخر بقايا الاستعمار ، ونرحب بشعوبها في صفوف المجتمع الدولي . وفي هذا المضمار ، صرّح رئيس السلفادور ، السيد الفريدو كريستياني ، أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول/سبتمبر الماضي بما يلي :

"ويسعدنا أيما سعادة أن نرحب بالدول الجديدة التي انضمت إلى أسرة الأمم المتحدة العظيمة هذه . ووجود هذه الدول الذي يعزز مكانة المنظمة يرجع أساسا إلى حركة الحرية العظيمة التي تميز بها عصرنا . ونحن نؤيد مبدأ العالمية ، الذي يعني أنه لا بد لكل بلدان العالم ، دون استثناء ، أن توجد في منظمتنا ، وأن تدلي بدلوها . وبالتالي ، فنحن نقدم تأييدنا للمساعدة

على ضمان الحل الإيجابي لكل الحالات الباقية ولتلك التي قد تظهر مستقبلا" . (A/47/PV.8 ، ص ٣٢)

وفي الختام ، أود أن أذكّر أن وفدي سيؤيد مشروعي القرارين A/47/L.17 و A/47/L.18 المعروضين على الجمعية . وسنقوم بذلك على وجه الخصوص لاننا نرى أن على الدول الاعضاء مسؤولية وواجب إيجاد سبل ووسائل للقضاء على الاستعمار والعقبات التي تعرقل عملية إنهاء الاستعمار .

السيد نصير (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وهو الإعلان الذي أصبح معلما تاريخيا بارزا ، شهد العالم تغيرات عميقة. وعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ، حصلت أمم عديدة على استقلالها ، وانضمت إلى الامم المتحدة كدول أعضاء ذات سيادة . وكانت النتيجة أن أصبحت المنظمة هيئة لها صفة أكثر تمثيلا ، والواقع أنها اقتربت من تحقيق هدف العالمية الذي ترمي إليه .

واندونيسيا ، شأنها دول أخرى كثيرة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، قد تأثرت تأثرا كبيرا بالكفاح من أجل إنهاء الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني . وينبع التزامنا الراسخ بمكافحة السيطرة الاستعمارية ، بشكل مباشر ، من نضالنا للحصول على وضع الدولة المستقلة ، ذلك النضال الذي رسخ فينا التضامن القوي مع جميع أشكال النضال من أجل التحرر .وتفخر أندونسيا ، كعضو في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ، وكمشارك في مبادرة هذا الاعلان التاريخي ، بأنها ارتبطت بالجهود التي تبذلها اللجنة لتحقيق الحرية والعدالة لشعوب العالم التي تعاني من القهر والحرمان .

ويجدر التذكير بأن التزام الدول الحديثة الاستقلال النابع من تجربتها المشتركة في مكافحة الاستعمار ، أدى إلى العملية التي توجت باعتماد الإعلان . ومما له مغزى ، في هذا الصدد ، أن ذلك الالتزام قد ازدهر في مؤتمر باندونغ التاريخي في عام ١٩٥٥ ، بعد أن وحّد بين الامم الآسيوية والافريقية الاقتناع بأنه لا يمكن تحقيق السلم والأمن العالميين دون تحقيق الحرية والمساواة لجميع الامم . وفي الآونة الاخيرة تأكدت مرة أخرى روح الوحدة والتضامن التي تجلت في باندونغ ، واستمرار صحة المبادئ والأهداف المعلنة في البيان الختامي لباندونغ في قمة جاكرتا التي كان لاندونيسيا ، بوصفها رئيسا لحركة عدم الانحياز ، شرف استضافتها في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

ومن دواعي سعادتنا أن نلاحظ الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في سبيل القضاء على الاستعمار . إن المنظمة بأسرها يمكنها أن تفخر ، بحق ، بالدور الذي قامت به في تحقيق الاستقلال لكثير من البلدان والشعوب ،ولا سيما بالنسبة لاستقلال ناميبيا الذي أنهى أكثر الفصول طولا في حوليات إنهاء الاستعمار .

ومهما يكن الاثر الحاسم للقرارين ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) على الـــزوال التدريجي للسيطرة الاستعمارية ، فلا ينبغي أن نجعـــل هذا الانجاز يطمس حقيقـــة أن الاستعمار لم يمت بعد ، وإن كان يحتضر . فالإعلان ينطبق بالتساوي على الاقاليم غيـــر المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية ، ويتعين علينا أن نضاعف جهودنا للوصول إلى هـــذه الغاية .

وفي هذا الصدد ، لا يمكن أن يكون حجم إقليم ما أو عزلته الجغرافيـــة ، أو موارده المحددة مبررا لتاخير أو عرقلة حق شعبها في تقرير المصير ، كما لا يمكـــن أن يبرره تعقيد المشكلات المصاحبة لتنمية الاقتصادات الهشة للاقاليم التي يفتقر الكثيـــر منها إلى الهياكل الاساسية الضرورية لإقامة اقتصادات معتمدة على الذات . وكما نـــدرك جميعا من واقع تجاربنا الوطنية ، فإن الاستقلال السياسي بدون الامن الاقتصادي هـــو استقلال بلا مضمون . ولذلك فمن الضروري أن تساعد السلطات القائمة بالإدارة مكـــان الاقاليم على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكفالة توجيهها نحو حماية مصالـــح السكان في الحاضر والمستقبل .

وما برحت حركة عدم الانحياز منذ نشأتها تناصر قضية الحريات الاساسية لجميـــع الشعوب والبلدان ، وتنمية تلك الشعوب وتقدمها الاجتماعي ومشاركتها الكاملة فـــي تشكيل مصيرها المشترك . ولا يمكن أن يخرج النظام الدولي الجديد إلى الوجود إلا مـــن خلال الحوار والتعاون بما يضمن الوئام والسلام والعدالة والرضاء للجميع . وفي قمـــة جاكرتا أكدت الحركة من جديد تأييدها لتنفيذ عقد الامـــم المتحدة للقضاء علـــى الاستعمار . وقد أعلن الرئيس سوهارتو ، في بيانه الاستهلالي أمام القمة العاشـــرة لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، ما يلي :

"وقد يكون من المستحيل أن نقدر بدقة إسهام حركتنا في التحـــولات العالمية التي حدثت على مدى العقود الثلاثة الماضية . ومع ذلك ، فلا يمكـــن إنكار أن الدفعة التي أعطتها حركتنا لعملية إنهاء الاستعمار والنضال ضـــد الفصل العنصري قد عجلت بزوال الامبراطوريات الاستعمارية" .

وعلينا ، من ثم ، أن نتعهد باستكمال عملية إنهاء الاستعمار . ونحن ندرك أن المهمة التي تواجهنا معقدة ودقيقة . وستظل اندونسيا ، من جانبها ، ملتزمة بتحقيق هذا الهدف السامي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد استمعنا إلى المتكلم الاخير في المناقشة بشأن هذا البند . وسيتم البت في مشاريع القرارات A/47/L.16 و A/47/L.17 و A/47/L.18 في تاريخ لاحق يعلن عنه في اليومية .

البنود ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٢ و ١٠١ من جدول الاعمال

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/47/644)

أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء علي الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي : تقرير اللجنة الرابعة (A/47/645)

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛ تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : تقرير اللجنة الرابعة A/47/647)

التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي : تقرير اللجنة الرابعة (A/47/647)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لمقرر اللجنة الرابعة ليعرض تقارير اللجنة بشأن البنود ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٢ و ١٠١ من جدول الاعمال في بيان واحد .

السيد الباكر (قطر) مقرر اللجنة الرابعة : أتشرف بتقديم أربعة تقارير للجنة الرابعة ذات صلة بالبنود ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ و ١٢ و ١٠١ من جدول الاعمال ، إلى الجمعية العامة لكي تنظر فيها .

ويتعلق التقرير الأول الوارد في الوثيقة A/47/644 ، بالبند ٩٨ من جدول الأعمال بشأن المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي . وتوصي اللجنة الرابعة ، في جملة أمور ، الجمعية العامة بأن تؤكد من جديد ، أنه ما لم يصدر عن الجمعية العامة نفسها قرار بأن إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي قد حقق الحكم الذاتي الكامل وفقا لأحكام الفصل الحادي عشر من الميثاق ، يكون على الدولة القائمة بالإدارة المعنية أن تواصل إرسال المعلومات بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) فيما يتعلق بذلك الإقليم .

ويتعلق التقرير الثاني ، الوارد في الوثيقة A/47/645 ، بالبند ٩٩ من جدول الأعمال بشأن أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الإعلان في الأقاليم المستعمرة . وينص ، في جملة أحكام ، على أن تدين الجمعية العامة ، أنشطة تلك المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها العاملة في الأقاليم المستعمرة التي تعوق تنفيذ الإعلان ، وتطلب مرة أخرى من جميع الحكومات أن تتخذ الخطوات الضرورية لوضع حد لتلك المشاريع ، وأن تمنع الاستثمارات الجديدة التي تتعارض مع مصالح سكان تلك الأقاليم .

وفي قرار منفصل بشأن الأنشطة والترتيبات العسكرية في الأقاليم المستعمرة والتي ربما تعوق تنفيذ الإعلان ، توصي اللجنة الرابعة الجمعية العامة بأن تطلب من الدول المستعمرة المعنية وقف تلك الأنشطة وإزالة تلك القواعد العسكرية ، وفقا لقرارات الجمعية ذات الصلة . وتؤكد الجمعية العامة من جديد أيضا أنه لا ينبغي استخدام الأقاليم المستعمرة والمناطق المجاورة لها في التجارب النووية وإلقاء النفايات النووية أو وزع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وتحث الدول القائمة بالإدارة المعنية أيضا على مواصلة اتخاذ كافة التدابير الضرورية لئلا تشرك الأقاليم التي توجد فيها قواعد من هذا القبيل في أية أعمال هجومية أو في التدخل ضد دول أخرى .

ويتعلق التقرير الثالث ، الوارد في الوثيقة A/47/646 ، بالبندين ١٠٠ و ١٢ من جدول الأعمال ، أي بتنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وإذ تلاحظ الجمعية العامة أن الغالبية الكبرى من الأقاليم المستعمرة المتبقية هي أقاليم جزرية صغيرة ، وإذ تضع في اعتبارها اقتصاداتها الهشة جدا وكونها عرضة للكوارث الطبيعية ، تطلب من هذه المنظمات ، في جملة أحكام أخرى ، أن تعزز تدابير الدعم ، وتضع برامج مساعدة مناسبة لشعوب الأقاليم المستعمرة ، مع مراعاة أن هذه المساعدة لا ينبغي أن تقتصر على تلبية احتياجاتها الفورية فقط ، وإنما تهيئ أيضا الظروف اللازمة للتنمية بعد

أن تكون قد مارست حقها في تقرير المصير والاستقلال . وتطلب أيضا من هذه المنظمات أن تساهم بسخاء في جهود إغاثة وتأهيل وتعمير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتأثرة بكوارث طبيعية .

ويتعلق التقرير الرابع ، الوارد في الوثيقة A/47/647 ، بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، في إطار البند ١٠١ . وينص على أن تقوم الجمعية العامة ، إدراكا منها لأهمية تعزيز التقدم التعليمي لسكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، بالإعراب عن تقديرها للدول الأعضاء التي أتاحت منحا دراسية لسكان تلك الأقاليم . وإذ هي مقتنعة اقتناعا قويا بضرورة مواصلة وزيادة المنح الدراسية المعروضة من أجل تلبية الحاجة المتزايدة للطلاب من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى المساعدة في مجال التعليم والتدريب ، وإذ ترى أنه ينبغي تشجيع الطلاب في تلك الأقاليم على الاستفادة من هذه العروض ، تحثّ أيضا الدول القائمة بالإدارة على اتخاذ تدابير فعّالة لضمان النشر الواسع والمستمر ، في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ، للمعلومات المتعلقة بالتسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول .

(تكلم بالانكليزية)

وأود ، بالنيابة عن اللجنة الرابعة أن أوجه عناية الجمعية العامة إلى تلك التقارير .

أما التقرير الخامس ، الخاص بالبند ١٨ من جدول الأعمال ، والمتصل بتلك الأقاليم غير المشمولة ببنود أخرى من جدول الأعمال ، فسيجري إصداره في الوثيقة A/47/648 . وفي هذا الصدد ، أود أن أحيط الجمعية علما بأنني ، في الوقت الحالي ، أجري مشاورات بشأن هذا التقرير مع الأطراف المعنية . ويحدوني الأمل أن نختتم تلك المشاورات قريبا ، وأن يجري إصدار التقرير في أقرب وقت ممكن .

وقبل أن أختتم كلمتي ،أود أن أعرب عن الشكر لرئيس اللجنة الرابعة السيد غييرمو ميليندير - باراهونا ، ممثل السلفادور ، وإلى نائبي الرئيس السيد جيمس

كيمبر ، ممثل نيوزيلندا ، والسيد أوللي موامبولوكوتو ، ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على ما قدموه لي من توجيه ونصح مما أدى إلى تسهيل مهمتي بصفتي مقررا للجنة الرابعة .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة الرابعة على ما قدموه لي من تعاون ومساعدة خلال الدورة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذا لم يكن هناك أي اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي ،فأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الرابعة المعروضة أمام الجمعية اليوم .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لذلك ، ستقتصر البيانات على تعليل التصويت .

وقد تم توضيح مواقف الوفود بشأن مختلف توصيات اللجنة الرابعة في اللجنة وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة . وأود أن أذكّر الاعضاء بأن الجمعية العامة قررت ، في الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ ،

"ان تقتصر الوفود ، قدر الإمكان ، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة ، على تعليل تصويتها مرة واحدة ، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة" .

كما أود أن أذكّر الوفود بأنه ، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، يقتصر تعليل التصويت على عشر دقائق ، وتدلي به الوفود من مقاعدها .

وقبل أن نبدأ بالبت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الرابعة ، أود أن أحيط الممثلين علما بأننا سنشرع في التصويت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الرابعة ، ما لم تكن هناك وفود قد أعلمت الأمانة العامة خلاف ذلك . وهذا يعني أنه حيثما أجرت اللجنة الرابعة تصويتا مسجلا فإننا سنتبع نفس الإجراء .

كما آمل أن يكون بإمكاننا ان نعتمد ، دون تصويت ، التوصيات التي اعتمدت في اللجنة الرابعة دون تصويت .

وسننظر أولا في تقرير اللجنة الرابعة (A/47/644) بشأن البند ٩٨ من جدول الاعمال المعنون "المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الامم المتحدة من الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" .

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها .

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : افغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كرواتيا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، الدانمرك ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور . مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، المانيا ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، جزر مارشال ، موريتانيا ، المكسيك ، ميكرونيزيا (ولايات - الاتحادية) ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، جمهورية كوريا ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،

سنغافورة ، سلوفينيا ، اسبانيا ، سري لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، اوكرانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤٢ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت (القرار ١٤/٤٧)*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٩٨ من جدول الأعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن إلى تقرير اللجنة الرابعة A/47/645 المتعلق بالبند ٩٩ من جدول الأعمال ، المعنون "أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي" .

ستبت الجمعية أولا في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٩ من تقريرها .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا موريشيوس وموزامبيق الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين .

مشروع القرار معنون "أنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي"

طلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سري لانكا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،

ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، سلوفينيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الأرجنتين ، بيلاروس ، الكونغو ، كرواتيا ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات ـ الاتحادية) ، بنما ، باراغواي ، جمهورية كوريا ، ساموا ، أوكرانيا ، أوروغواي .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل ٣٤ صوتا . مع امتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار ١٥/٤٧)* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ١٠ من تقريرها (A/47/645) . مشروع المقرر معنون "الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت إدارتها والتي قد تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"

طلب إجراء تصويت مسجل .

---

* بعد ذلك أبلغ وفدا موريشيوس وموزامبيق الأمانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين ، وأبلغ وفد كوت ديفوار أنه كان ينوى الامتناع عن التصويت .

أجري تصويت مسجل .

نتيجة التصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، كرواتيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ، إيطاليا ، اليابان ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، مالطة ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، سلوفينيا ، اسبانيا ، السويد ، تركيا ، أوكرانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية

الممتنعون : الارجنتين ، بيلاروس ، الكونغو ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، بنما ، باراغواي ، جمهورية كوريا ، ساموا ، أوروغواي .

اعتمد مشروع المقرر بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٣٩ صوتا ، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل مالطة ، لتعليل التصويت بعد التصويت .

السيد فسادني (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد صوتت مالطة ضد مشروع القرار الخاص بأنشطة المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان "منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصري والتمييز العنصري في الجنوب الافريقي" ، وضد مشروع المقرر المعنون "الانشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الاقاليم الواقعة تحت إدارتها والتي قد تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" .

---

* بعد ذلك أبلغ وفد موريشيوس وموزامبيق الامانة العامة أنهما كانا ينويان التصويت مؤيدين وأبلغ وفد كوت ديفوار أنه كان ينوي الامتناع عن التصويت .

لقد فعلنا ذلك على ضوء البيئة السياسية التي تغيرت تغيرا شاسعا بصفة عامة ، والتطورات المحددة المتصلة بالموضوع الخاص بهذين النصين . إذ أننا نعتبر أن الصياغة التي استخدمت في الماضي لتناول هذه المسائل لم تعد ملائمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٩٩ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٠٠ من جدول الاعمال المعنون "تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالامم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة" والبند ١٢ من جدول الاعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي" (A/47/646) .

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٨ من تقريرها (A/47/646) .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

نتيجة التصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بليز ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، الرأس الاخضر ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، دومينيكا ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ، غانا ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، ماليزيا ، مالديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، بلغاريا ، كندا ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، استونيا ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، هنغاريا ، ايسلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، لاتفيا ، لختنشتاين ، ليتوانيا ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، بولندا ، البرتغال ، جمهورية مولدوفا ، رومانيا ، الاتحاد الروسي ، سلوفينيا ، السويد ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الارجنتين ، بيلاروس ، الكونغو ، كوت ديفوار ، اليونان ، ايرلندا ، اليابان ، مالطة ، جزر مارشال ، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة) ، نيوزيلندا ، بنما ، باراغواي ، جمهورية كوريا ، ساموا ، اسبانيا ، تركيا ، أوكرانيا ، أوروغواي .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل ٣٠ صوتا ، مع امتناع ١٩ عضوا عن التصويت (القرار ١٦/٤٧)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٠٠ من جدول الاعمال والفصلين الاول والخامس (الفرع باء) من تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (البند ١٢ من جدول الاعمال) ؟

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ننتقل الآن الى تقرير اللجنة الرابعة بشأن البند ١٠١ من جدول الاعمال المعنون "التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الاعضاء لصالح سكان الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" (A/47/647) .

وتبت الجمعية الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الرابعة في الفقرة ٧ من تقريرها (A/47/647) .

وقد اعتمدت اللجنة الرابعة مشروع القرار دون اعتراض ، فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو نفس الحذو ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ١٧/٤٧) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ١٠١ من جدول الاعمال ؟

تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٠

---

* بعد ذلك أبلغ وفد موزامبيق الامانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .